UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الإطار الاستراتيجي للعمل المناخي

يعد تغير المناخ عاملًا مضاعفاً للمخاطر، حيث يؤدي إلى النزوح وإلى نشوء احتياجات تخص الحماية في جميع أنحاء العالم.

مقدمة

تحدد هذه الوثيقة معايير استجابة المفوضية لحالة الطوارئ المناخية العالمية المتنامية، وتوفر إطاراً ونهجاً مشتركاً لرفع مستوى طموحنا في إطار ثلاث ركائز أساسية للعمل، وهي القانون والسياسة والعمليات و "تخضير" المفوضية. سيتم تنفيذ الإطار في المقام الأول من خلال تطوير خطط عمل مدفوعة على المستويين الإقليمي والمحلي بالتعاون مع المجتمعات المتضررة والحكومات المضيفة وفرق الأمم المتحدة على مستوى كل بلد ومجموعة واسعة من الشركاء تشمل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

تتماشى الوثيقة مع التوجيهات الاستراتيجية للمفوض السامي 2017-2021 [1] وتكمل سياسة المفوضية واستراتيجيتها وإرشاداتها ذات الصلة. كما أنها تسترشد بالمبادئ الأساسية المشتركة لنهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة للعمل المناخي [2] ويدعم استراتيجية العمل المناخي للأمين العام 2020-2021 وخطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل التكيف [3] ويدعم الالتزامات الدولية ذات الصلة بتغير المناخ والكوارث والتدهور البيئي بموجب الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، والميثاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وجدول أعمال حماية المهجرين عبر الحدود في سياق الكوارث والمناخ [4]. ومن خلال القيام بذلك، فإن ذلك يساهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 [5]، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية باريس وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

1 الاتجاهات الاستراتيجية للمفوضية 2017-2021
2 المبادئ الأساسية المشتركة لنهج شامل لمنظومة الأمم المتحدة للعمل المتعلق بتغير المناخ.
3 خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل القدرة على التكيف (2017).
4 جدول أعمال لحماية المهجرين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ (2015) الموضوع من خلال مبادرة نانسن التي تقودها الدول والتي أقرتها 109 دول.
5 بما في ذلك الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل المناخي، في حين أن أهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات صلة أيضاً.

صورة الغلاف | **بنغلاديش.** مثل معظم اللاجئين الروهينغا الذين فروا من العنف والاضطهاد في أغسطس 2017، كانت ساهرة تعمل في مجال الزراعة، وهي الآن تزرع حديقة وتحصد الخضار الطازجة في مخيم كوتوبالونغ للاجئين.

النهج			
تعاوني	قائم على الأدلة	ابتكاري	شمولي

ثلاث ركائز للعمل

1. القانون والسياسة	**الهدف 1**: توجيه طريقة تفسير وتطبيق الأطر القانونية والسياساتية ذات الصلة، ووضع إرشادات وترجمتها إلى مناقشات دولية.
2. العمليات	**الهدف 2.1**: الحفاظ على البيئة الطبيعية وإعادة تأهيلها وتخفيض التدهور البيئي في أماكن النزوح. **الهدف 2.2**: تعزيز قدرة اللاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة على الصمود في وجه المخاطر المرتبطة بالمناخ والمخاطر البيئية الأخرى. **الهدف 2.3**: تعزيز جهود التأهب والعمل الاستباقي والاستجابة لدعم سبل الحماية والحلول للاجئين والنازحين ومضيفيهم في حالات الكوارث.
2. البصمة البيئية للمفوضية	**الهدف 3**: تحسين الاستدامة البيئية للمفوضية عن طريق الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتخفيض الآثار السلبية التي تتعرض لها البيئة.

تشاد. مخيم جبل، دارفور، السودان
© UNHCR/Hélène Caux

تشاد. تسبب موسم الأمطار لعام 2020 بحدوث فيضانات في عدة قرى في تشاد، من بينها العاصمة نجامينا.
© UNHCR/Aristophane Ngargoune

الحجة المنطقية

تعتبر مسألة تغير المناخ الأزمة الأبرز في عصرنا الراهن حيث تطال تأثيراتها الأشخاص من الفئات الضعيفة والذين يعانون أكثر من غيرهم. الأشخاص النازحون وعديمي الجنسية، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن ومجتمع الأشخاص من ذوي الميول والهويات الجنسية المختلفة[6]، والشعوب الأصلية، من بين أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى الحماية[7]. وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس: "لقد مر وقت الخطوات الصغيرة، وما نحتاجه الآن هو التحول الشامل". وبهذه الروح، تعمل المفوضية على تكثيف التزامها وطموحها لمواجهة التحديات الإنسانية وتحديات الحماية التي تتضخم بالفعل بسبب حالة الطوارئ المناخية، والتخفيف من تلك التحديات والاستعداد لها في المستقبل.

إن الخطط العالمية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري - وهي المحرك الرئيسي للارتفاع السريع في متوسط درجات الحرارة - غير كافية على الإطلاق إذا كان الاحترار سيقتصر على الحد الأقصى المستهدف والمتفق عليه دولياً وهو 1.5 درجة مئوية - أو 2 درجة مئوية على الأقل - بحلول نهاية القرن. لقد تجاوزنا 1.1 درجة مئوية ونحن في طريقنا إلى 3 درجات مئوية إذا لم يتم بذل الجهود للتخفيف من ذلك بشكل سريع ومستدام. يمكن رؤية تغير المناخ بوضوح في زيادة شدة وتواتر الظواهر الجوية الشديدة، مثل هطول الأمطار الغزيرة بشكل غير طبيعي، والجفاف لفترات طويلة، وموجات الحر والأعاصير. وتؤدي هذه المخاطر حالياً إلى نزوح حوالي 23 مليون شخص من منازلهم كل عام، كمتوسط يعتمد على بيانات من العقد الماضي. معظمهم نازحون داخل بلدانهم الأصلية، بينما قد يضطر البعض أيضاً إلى عبور الحدود بحثاً عن الأمان والحماية.

6 يشير إلى ومجتمع الأشخاص من ذوي الميول والهويات الجنسية المختلفة.
7 مفوضية اللاجئين والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية بشأن تغير المناخ، صحيفة الوقائع المشتركة (2020) معرفة الشعوب الأصلية والتكيف مع المناخ.

كما يؤدي التدهور البيئي التدريجي المرتبط بتغير المناخ، مثل التصحر، إلى نشوء أوضاع قد تؤدي إلى النزوح من الأراضي القاحلة وغير الصالحة للسكن. يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى زيادة الفيضانات الساحلية والتعرية وتملح التربة وخطر السيول الدائمة في المناطق المنخفضة. تواجه المجتمعات تأثيرات واسعة النطاق تمس صحتها وسبل عيشها من خلال فقدان الغذاء والمياه والأراضي والموارد الطبيعية الأخرى الضرورية للبقاء والرفاه. غالباً ما تكون القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث المرتبطة بالمناخ والتدهور البيئي والنزوح في أدنى مستوياتها في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراع. وتستضيف سبعة من البلدان العشرة الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ، والأقل استعداداً لتأثيرات تغير المناخ، عملية من عمليات حفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة [8]. قد تؤدي الكوارث المفاجئة والبطيئة الظهور إلى تفاقم ديناميكيات الصراع وتزيد من تأثير العوامل الأخرى المؤدية إلى الصراع والهشاشة[9]. ارتبطت أسوأ ثماني أزمات غذائية في عام 2019، وكلها في البلدان التي تعمل فيها المفوضية، بآثار تغير المناخ والصراعات[10]. وسوف تضيف الأزمات الإضافية، كما أظهرت جائحة فيروس كورونا، إلى هذا التعقيد. قد تعيق المخاطر المتعلقة بالمناخ أيضاً الحلول الآمنة والكريمة والدائمة للنزوح، بما في ذلك العودة. وبدون وجود إجراءات مناخية طموحة والحد من مخاطر الكوارث، يمكن للكوارث المتعلقة بالمناخ مضاعفة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية إلى أكثر من 200 مليون كل عام بحلول عام 2050 [11].

يتطلب الاستعداد لمواجهة هذه التحديات ومعالجتها جهداً تعاونياً عاجلًا، مستنيراً ومُمَكناً بأحدث العلوم والتكنولوجيا. وفي الوقت الذي تولي فيه المفوضية الأولوية للتعاون مع اللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية والحكومات والمجتمعات المضيفة، فإنها ستعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ والمنظمات الدولية داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة؛ والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الأخرى؛ والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية؛ والمنظمات الإقليمية؛ والسلطات المحلية؛ والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الدينية؛ والأكاديميين وغيرهم من الخبراء؛ والقطاع الخاص؛ ووسائل الإعلام. ومن دون وجود طموح جماعي للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، فإن التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة سيكون معرضاً للخطر.

8 أخبار الأمم المتحدة يوليو 2020، حالة الطوارئ المناخية "خطر على السلام"، جلسة استماع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
9 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "معرضون للأذى: الحماية الدولية في سياق ديناميكيات العلاقة بين الصراع أو العنف والكوارث أو تغير المناخ، 2018".
10 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2020.
11 الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "نتيجة عدم فعل أي شيء: التكلفة الإنسانية لتغير المناخ وكيف يمكن تجنبه" (جنيف، 2019).

الصومال. عائلات متضررة من الجفاف.
© UNHCR/Mustafa Saeed

فيروس كورونا وتغير المناخ

تدرك استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة 2020-2021 بشأن العمل المناخي أن العمل المناخي يجب أن يكون جزءًا لا يتجزأ من جهود التعافي من أزمة فيروس كورونا [12]. هناك حاجة للتصميم والوحدة من أجل إنجاز المهام في ظروف صعبة، بما في ذلك من خلال تعزيز الدعم للبلدان النامية ذات القدرات المحدودة أصلًا. من الأهمية بمكان أن تعطي خطط الحكومات متوسطة وطويلة الأجل الأولوية لعملية التعافي المراعية للبيئة والمدركة للمخاطر. يجب أن تأخذ مثل هذه الخطط بعين الاعتبار حالة اللاجئين والنازحين [13].

هندوراس. تدعم المفوضية وشركاؤها المجتمعات المتضررة من العواصف الاستوائية.
© UNHCR/Rafael Mattar

12 انظر "ستة إجراءات إيجابية للمناخ للمساعدة في إعادة بناء الاقتصادات في أعقاب جائحة كوفيد-19".
13 مفوضية اللاجئين ومعهد بوتسدام لأبحاث تأثير المناخ (2020). كوفيد-19، النزوح وتغير المناخ.

دورنا

بصفتها منظمة عالمية مكرسة لإنقاذ الأرواح وحماية الحقوق وبناء مستقبل أفضل للاجئين والنازحين وعديمي الجنسية والمجتمعات المضيفة، فإن للمفوضية مساهماتها الهامة على صعيد العمل المناخي العالمي. تستند هذه المساهمة إلى ولايتنا وخبرتنا في مجال الحماية، ووجودنا الميداني العملي وقربنا من اللاجئين النازحين، ودورنا المحدد في نهج المجموعة الإنسانية، وخبرتنا في العمل في سياقات معقدة وشبكتنا الواسعة من الشركاء.

المفوضية هي منظمة رائدة وقادرة على حشد شبكات من الشركاء الدوليين والمحليين وتوجيه الحلول التي تركز على الحماية. نحن نقدم البيانات والتحليلات والدعم القانوني والتقني والتوجيه للدول الأعضاء للاستفادة منها في مجال العمل المناخي والحد من مخاطر الكوارث عبر الأهداف الإنسانية والإنمائية وبناء السلام التي تعطي الأولوية لبعض البلدان والمجتمعات والأفراد الأكثر ضعفاً.

وبصفتها عضوًا في فريق العمل التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمعنية بالنزوح، وباعتبارها من المدعوين الدائمين للانضمام إلى الفريق التوجيهي للمنصة التي تقودها الدول بشأن النزوح في حالات الكوارث، تنخرط المفوضية مع الحكومات وتعمل بشكل وثيق مع المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى، وكذلك مع المجتمع المدني والشركاء الأكاديميين. وتشارك المفوضية أيضاً في آلية المناخ والأمن التابعة لمجلس الأمن بشأن المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ ومع آليات حقوق الإنسان.

في جميع ركائز العمل، تتبنى المنظمة نهجاً قائماً على الحقوق والأدلة تجاه قضايا النزوح وانعدام الجنسية. بالتعاون مع مجموعة متزايدة من الحلفاء في المجال الإنساني والإنمائي، نعمل كمحفز للحماية والحلول المستدامة في سياق تغير المناخ. كما نقف إلى جانب اللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية وندعو لتمثيل أنفسهم في منتديات السياسات والمشاركة في القرارات التي تؤثر على قدرتهم على التكيف مع المخاطر المناخية والبيئية.

بنغلاديش. تم توسيع مخيم كوتوبالونغ للاجئين وجعله أكثر أماناً من قبل المفوضية والشركاء.
© UNHCR/Roger Arnold

ثلاث ركائز للعمل

1. القانون والسياسة

الهدف 1:

توجيه تفسير وتطبيق الأطر القانونية والسياساتية ذات الصلة، وتطوير الإرشادات والتحفيز على إجراء مناقشات دولية.

يصبح معظم الأشخاص الذين اضطروا لمغادرة منازلهم بسبب الكوارث والآثار السلبية لتغير المناخ نازحين داخل بلدانهم. بمرور الوقت، لعبت المفوضية دوراً مهماً في دعم التطوير الدولي والإقليمي والوطني ودون الوطني للقوانين والسياسات ذات الصلة بالنازحين داخلياً. وقد أشار الممثل الخاص إلى هذه الجهود فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي في عام 1998.

بالنسبة لأولئك المجبرين على عبور الحدود الدولية، قد يكون الإطار القانوني العالمي للحماية الدولية للاجئين قابلًا للتطبيق وقد يعمل على توسيع نطاق الحماية الدولية بشكل فعال. على وجه الخصوص، عندما تتفاعل آثار تغير المناخ والكوارث مع العنف أو الصراع أو الاضطهاد الذي يؤدي إلى النزوح، فقد يعتبر الأفراد لاجئين بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية وإعلان قرطاجنة معايير أوسع للاجئين تعترف بالأشخاص الذين يضطرون لمغادرة بلادهم بسبب "الأحداث التي تخل بالنظام العام بشكل خطير" على أنهم لاجئين.

قد يحدث هذا نتيجة للآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث عندما يكون التأثير شديداً بدرجة كافية وعندما تكون الدولة غير قادرة أو غير راغبة في الحماية منه. في المناطق التي لا تنطبق فيها اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية وإعلان قرطاجنة، قد يظل أولئك الذين يواجهون خطراً حقيقياً بحدوث ضرر جسيم بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ أو الكوارث، والذين لا يمكنهم الاستفادة من حماية الدولة، محميين من العودة القسرية والاستفادة من الحماية الدولية حيث تؤدي فداحة المخاطر إلى التزام بعدم الإعادة القسرية بموجب القانون العرفي الدولي والصكوك الدولية لحقوق الإنسان[14].

على النحو المبين في قضية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن تيتيوتا ضد نيوزيلندا (رقم 2016/2728)، فإن الجهود الحثيثة والدولية للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ أمر بالغ الأهمية للتخفيف من مخاطر الضرر الجسيم الذي قد يؤدي إلى الحاجة إلى الحماية الدولية. قد تكون هذه الآثار السلبية بمثابة سبب جذري للنزوح وكذلك تؤثر على احتمالية إيجاد حلول دائمة لهؤلاء المهجرين.

14 لمزيد من المعلومات حول أهمية صكوك الحماية الدولية لحماية الأشخاص النازحين عبر الحدود في سياق الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث، انظر الاعتبارات القانونية للمفوضية فيما يتعلق بقضايا الحماية الدولية المقدمة في سياق الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2020.

قد تشمل الإجراءات:

- لعب دور رائد في توجيه التفسير القانوني والتطبيق الشامل للأطر القانونية ذات الصلة في سياق تغير المناخ والنزوح الناجم عن الكوارث.
- دعم الدول من أجل تطوير وتنفيذ أطر عمل قانونية ومؤسسية للسياسات للحد من النزوح والتصدي له ولتسهيل الحلول للنزوح الداخلي الناجم عن الكوارث.
- تحفيز المناقشات الدولية ووضع إرشادات قانونية ومعيارية لتعزيز ودعم سبل الوصول إلى الحماية الدولية للأشخاص المحتاجين، بمن فيهم اللاجئون.
- إسداء المشورة والدعوة لتكامل التدابير التي تركز على الحماية والتي تتناول مخاطر النزوح وانعدام الجنسية وإدماج النازحين في سياسات واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وخطط التكيف مع المناخ [15].
- رصد التطورات القانونية والسياساتية.
- إجراء البحوث والدعوة القائمة على الأدلة، كالإجراءات المناخية التي تركز على الحماية في حالات الطوارئ المعقدة، والنزوح عبر الحدود الناجم عن الكوارث ومخاطر انعدام الجنسية في سياق الكوارث وتغير المناخ.
- توجيه المجتمع الدولي والدول لتقييم وتخفيف مخاطر انعدام الجنسية نتيجة لتأثيرات تغير المناخ.
- تقديم المشورة للحكومات بشأن النقل المخطط له بعيداً عن المناطق غير الآمنة أو غير الصالحة للسكن كإجراء استباقي وقابل للتكيف كملاذ أخير.

2. العمليات

يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أسباب وعواقب النزوح وإلى زيادة مخاوف الحماية الخاصة باللاجئين والنازحين والعائدين. في ظل جميع السيناريوهات المناخية المتوقعة، فسوف يتطلب تحقيق أهداف المفوضية تقليل المخاطر وإدارتها من خلال تكييف إجراءاتنا وعملياتنا الداخلية [16].

تماشياً مع خطة عام 2030 ومبدأ "عدم إغفال أحد"، نعمل مع الشركاء لتأمين دمج النازحين جراء الكوارث في الخدمات الوطنية وبناء نهج فعالة للتكيف والحلول بحيث تشمل الفئات الأكثر ضعفاً كالنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص من ذوي الإعاقة ومجتمع الأشخاص من ذوي الميول والهويات الجنسية المختلفة، وسكان المخيمات العشوائية، والمزارعون المحرومون من الأراضي، ومجتمعات السكان الأصليين.

يعد تعزيز تدابير التكيف والاستعداد أمراً بالغ الأهمية للعمل المتمحور حول الحماية، كما يتم التركيز عليه عبر العديد من أطر السياسات بما في ذلك الميثاق العالمي بشأن اللاجئين وأولويات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الوقاية [17].

وفي الوقت نفسه، سيستمر التعويل على مساهمة المفوضية استجابة لحالات النزوح الناجم عن الكوارث، والذي يجب أن نكون مستعدين له بشكل أفضل. إن الاهتمام بالبيئة في أماكن النزوح يجلب منافع متبادلة للسكان والطبيعة ويتجنب إضافة المزيد من المخاطر الإستراتيجية والعملياتية [18].

15 مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (2019). تحويل القول إلى عمل - النزوح الناجم عن الكوارث: كيفية خفض المخاطر ومعالجة الآثار وتعزيز القدرة على التكيف.
16 سجل المخاطر الإستراتيجية للمفوضية (2020) يعترف "بالفشل في تكييف وضعنا الاستراتيجي داخلياً، والعمليات والوضع العملياتي للتصدي لتغير المناخ" كخطر استراتيجي لتحقيق الأهداف (النقطة 17).
17 أولويات الأمين العام للأمم المتحدة: الوقاية.
18 سياسة إدارة المخاطر المؤسسية في المفوضية (2/2020/UNHCR/HCP).

الهدف 2.1:

الحفاظ على البيئة الطبيعية وإعادة تأهيلها والتخفيف من مستوى التدهور البيئي في أماكن النزوح.

تعتبر الإدارة البيئية من أولويات المفوضية في جميع مراحل عملنا. نسعى للمساهمة في الحفاظ على البيئة وإدارة الموارد الطبيعية المستدامة في عملياتنا الميدانية من خلال العمل على تحسين إدارة النفايات، والحد من تآكل التربة، وتحسين إدارة الموارد المائية وتعزيز التقنيات الموفرة للطاقة. وتعزز هذه التدابير الاعتماد على الذات والاندماج الاقتصادي للاجئين والنازحين. ويمنع التخطيط المستدام للموقع تدهور الأراضي والتعرض للانهيارات الأرضية والفيضانات والصدمات المناخية الأخرى أو يخفف من وطأتها. ومن شأن هذا أن يقلل بشكل أكبر من مخاطر النزوح والحاجة إلى النقل إلى مواقع بديلة. كما أن لبرامج البيئة والطاقة المحسّنة، لا سيما توفير بدائل طهي نظيفة، تأثير إيجابي على صحة وسبل عيش جميع الأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزوح.

من خلال استراتيجيتنا العالمية للطاقة المستدامة 2019-2024، تتخذ المفوضية إجراءات طموحة لتجنب الآثار البيئية السلبية أو تخفيضها. ويرتبط الوصول إلى الطاقة النظيفة والمستدامة ارتباطاً وثيقاً بالحماية وتلبية الاحتياجات الأساسية. كما أنه يهيء وجود مجتمعات أكثر استدامة وشمولية، ويبني القدرة على التكيف في مواجهة تغير المناخ ويساعد على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. أكثر من 90 بالمائة من اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات لا يحصلون على الكهرباء أو مصادر الطاقة النظيفة. وتعود حلول الطاقة المستدامة بالنفع على كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة وتتوافق مع برامج أوسع لدعم خطط الطاقة الوطنية والمحلية في البلدان المضيفة بما يتماشى مع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان الوصول إلى طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وبأسعار معقولة للجميع.

لاجئون في ميناواو، مخيم اللاجئين "الأخضر" في الكاميرون.

© UNHCR/Xavier Bourgois

تحدي الطاقة النظيفة:

يسعى تحدي الطاقة النظيفة إلى ضمان الوصول إلى طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وبأسعار معقولة لجميع مخيمات اللاجئين والمجتمعات المضيفة القريبة بحلول عام 2030. وبموجب خطة العمل العالمية، توجه المفوضية نهج أصحاب المصلحة المتعددين هذا لتحقيق حلول الطاقة النظيفة للاجئين والمجتمعات المضيفة. وتضم مجموعة العمل الخاصة بالتحدي أكثر من 50 عضواً، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وتم تصميم المبادرة لتكون مكتفية ذاتياً بمساهمات من أعضائها.

مجالات النتائج:

- ضمان تلبية احتياجات الطاقة ذات الأولوية لأسر اللاجئين في حالات الطوارئ (الطهي والإضاءة والتدفئة) على نحو سريع.
- تمتع اللاجئين والمجتمعات المضيفة بإمكانية الحصول على طاقة آمنة ومستدامة لطهي ثلاث وجبات يومية.
- حصول اللاجئين على إمكانية الوصول إلى 200 واط في الساعة / للأسرة / في اليوم، مما يتيح التمتع بالإضاءة الأساسية والاتصال بالشبكة.
- استخدام التقنيات الموفرة للطاقة والطاقة المتجددة لتلبية احتياجات الكهرباء للمجتمعات: إمدادات المياه المركزية، وإنارة الشوارع، والمرافق التعليمية والصحية، ومرافق الدعم الإنساني مثل المكاتب وأماكن إقامة الموظفين.

"تخضير" مخيم كوكس بازار، بنغلاديش. قبل وبعد.

© UNHCR

قد تشمل الإجراءات:

- إعطاء الأولوية للاستدامة البيئية عبر تخطيط الموقع والمأوى والإسكان والمياه والصرف الصحي والنظافة وسبل العيش والأمن الغذائي والتغذية والصحة العامة والتعليم والأنشطة القائمة على النقد.
- ضمان أن تكون الاستجابات العملياتية محايدة مناخياً بشكل متزايد، بما في ذلك اختيار وتوزيع مواد الإغاثة الأساسية، وتطوير المواقع والبناء.
- زيادة فرص الوصول المستدام إلى الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الموفرة للطاقة وخيارات حفظ الطاقة واستخدامها [19].
- تعزيز قدرة ومعرفة موظفي المفوضية بشأن السياسات البيئية والتوجيهات وأفضل الممارسات عبر القطاعات.
- التعاون مع الحكومات والشركاء لتعزيز مبدأ التشجير وإعادة التحريج والزراعة المستدامة.
- الدعوة على المستويات الحكومية الإقليمية والمركزية لتطوير البنية التحتية لتوفير طاقة موثوقة ومستدامة للاجئين والمجتمعات المضيفة.

الهدف 2.2:

تعزيز قدرة النازحين والمجتمعات المضيفة على التكيف أمام المخاطر المرتبطة بالمناخ وغيرها من المخاطر البيئية.

غالباً ما يكون اللاجئون والنازحون داخلياً معرضين بشدة للصدمات المرتبطة بالمناخ والتدهور البيئي [20]. في مناطق الاستضافة وفي مناطق العودة، قد تفاقم المخاطر المناخية والبيئية إلى الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية والتعقيدات العملياتية، بما في ذلك من خلال النزوح المستمر والمتكرر والمطول، وكذلك من خلال تقييد حرية التنقل والوصول إلى المساعدة الإنسانية.

وقد تؤدي الصدمات المناخية والتدهور البيئي أيضاً إلى تفاقم التوترات أو النزاعات القائمة، مما يؤدي إلى تردي مواطن الضعف والنزوح. ستعتمد مرونة اللاجئين والنازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة في مواجهة تأثيرات المناخ إلى حد كبير على إمكانية الوصول إلى الموارد المالية والتقنية والمؤسسية التي تلبي احتياجاتهم الفورية والحلول طويلة الأجل [21].

وتهدف المفوضية إلى تعزيز حماية اللاجئين ومضيفيهم من خلال الاستثمار في الإجراءات الاستباقية للحد من هذه المخاطر وإدارتها ودعم التقدم نحو الحلول.

ويعد التعاون والشراكة مع السكان المتأثرين أمراً ضرورياً، لا سيما حيث يمكننا التعلم من ممارسات التكيف التقليدية والفعالة المناسبة اجتماعياً ودعمها. يجب أن تؤخذ المخاطر المناخية والبيئية بعين الاعتبار في جميع أنشطة التأهب، بما في ذلك تحليل السياق والتخطيط والتدريب وبناء القدرات، وتطوير الشراكة والتنسيق، والتهجيز المسبق للموارد [22].

عند وقوع مخاطر طبيعية تكون فيها المفوضية الوكالة الرائدة لمجموعة الحماية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات و / أو المأوى، فإنه يتم الحفاظ على مسؤوليات القيادة والتنسيق هذه بما يتماشى مع ترتيبات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

19 تماشياً مع الاستراتيجية العالمية للطاقة المستدامة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2019-2024

20 قد يشمل اللاجئون الأشخاص الذين يرتبط نزوحهم وحاجتهم إلى الحماية الدولية بالكوارث أو الآثار السلبية لتغير المناخ في بلدانهم الأصلية ، كما تمت مناقشته في القسم 1 من هذا الإطار.

21 Hallegatte, S., Rentschler, J., Rozenberg, J 2020 مبادئ التكيف: دليل لتصميم استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود. البنك الدولي ، واشنطن العاصمة.

22 حزمة استعداد المفوضية لحالات الطوارئ الخاصة باللاجئين (PPRE).

يشير التقرير العالمي بشأن الكوارث إلى الحاجة للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال تدابير التأهب التي تأخذ في الاعتبار آليات الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، والتنبؤ القائم على الأدلة للتحركات المستقبلية، وإدراج اللاجئين في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث [23]. قد تلعب المفوضية دور المحفز في مجال تعزيز ودعم الابتكار والوصول إلى أفضل التقنيات والتدابير الوقائية والحلول التي تأخذ المخاطر المناخية والبيئية بعين الاعتبار. وتعتبر الشراكة أساسية في هذا المسعى، والعمل مع فرق الأمم المتحدة على مستوى كل بلد وخاصة مع المنظمة الدولية للهجرة والمؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية لمعالجة الدوافع المتعلقة بالمناخ وراء النزوح وتمكين التقدم نحو الحلول الدائمة. نحن ندعم وندعو إلى شمل اللاجئين وإدماج مخاوفهم في التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ وسياسات وخطط وبرامج الحد من مخاطر الكوارث.

23 مفوضية اللاجئين (2019) تغير المناخ والنزوح جراء الكوارث في الميثاق العالمي للاجئين.

الحد من مخاطر الرياح الموسمية في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار، بنغلاديش

إن "مشروع صيانة وهندسة الموقع" هو مبادرة مشتركة بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي ويهدف لتحسين البنية التحتية في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار والحماية من مخاطر الانهيارات الأرضية والفيضانات المستمرة خلال فترة الرياح الموسمية. تؤثر الانهيارات الأرضية والفيضانات والتربة المشبعة بالمياه جراء الأمطار الموسمية الغزيرة على الطرق والمآوي وخدمات المخيمات، مما يتسبب في أضرار جسيمة ويزيد من مخاطر الحماية.

بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية، أعدت المفوضية وشركاؤها مناطق بديلة آمنة لنقل اللاجئين إليها والمعرضين للفيضانات والانهيارات الأرضية. يتم أيضاً تدريب مجتمعات اللاجئين وتمكينهم كأوائل المستجيبين للتحول نحو نهج يركز على المجتمع في التخطيط لحالات الطوارئ. وينتقل أعضاء برنامج التوعية المجتمعية المتطوعين من منزل إلى منزل، وينشرون المعلومات والوعي حول كيفية حماية العائلات لأنفسهم وملاجئهم بشكل أفضل.

قد تشمل الإجراءات:

- دمج المخاطر المناخية والبيئية والطبيعية في عمليات استعراض المخاطر العملياتية والاستراتيجية للمفوضية وسجلاتها لدعم النُهج الاستباقية والتأهب 24.
- دمج المخاطر المتعلقة بالمناخ في تحليل وتقييم المخاطر المتعددة المخاطر وتأثيرها، بما في ذلك تقييمات الأثر البيئي و/ أو التقييمات البيئية السريعة التي تُجرى في بداية حالات الطوارئ وعلى أساس منتظم.
- تعميم الحد من مخاطر الكوارث في تخطيط المواقع للمخيمات ودعم الحلول للاجئين والعائدين.
- تعزيز الإنذار المبكر والعمل المبكر القائمين على المجتمع، بما في ذلك الوصول إلى تنبؤات الطقس في الوقت المناسب، وتدريبات الإجلاء، وبناء القدرات.
- تقديم التمويل المستند إلى التوقعات للتأهب والاستجابة الاستباقية.
- تعزيز عملية التقييم والوصول إلى المعلومات حول جدوى واستدامة العودة والنقل المخطط لهما مع مراعاة مخاطر المناخ والكوارث على فترات زمنية مختلفة [25].
- اتخاذ تدابير للحد من المخاطر والتكيف على أساس المنطقة لتعزيز استدامة الحلول في مناطق العودة أو النقل إلى أماكن أخرى.
- الدعوة إلى تكييف الخطط الحضرية وخطط استخدام الأراضي والبنية التحتية والخدمات العامة المقاومة للمناخ من قبل الحكومات والقطاع الخاص لتجنب حصر اللاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة في مناطق شديدة الخطورة.
- دعم خطط التنقل الإقليمية التي يمكن أن تساعد اللاجئين في العثور على وظائف وبناء المهارات والعمل نحو حلول طويلة الأجل بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.
- دعم تنمية قدرات الموظفين والشركاء بشأن دمج مخاطر المناخ في البرمجة، وأساليب وطرق التأهب المجتمعي والبرمجة الذكية مناخياً في أماكن النزوح.

الهدف 2.3:

تعزيز التأهب والعمل الاستباقي والاستجابة لدعم الحماية والحلول للاجئين ومضيفيهم في حالات الكوارث.

تؤدي الكوارث التي تسببها الأخطار المرتبطة بالمناخ والطقس إلى نزوح ملايين الأشخاص من منازلهم كل عام. أولئك الذين يفتقرون إلى الوسائل والموارد اللازمة للتنبؤ والاستعداد بشكل مناسب، والذين قد تكون حكوماتهم غير قادرة أو غير راغبة في حمايتهم على النحو المناسب، عادة ما يكونون في أمس الحاجة إلى الحماية. يبقى معظمهم داخل بلدان إقامتهم، ولكن قد يقع العديد منهم في دائرة نزوح مطولة أو متكررة. من شأن الأدوات والشراكات المبتكرة، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية، أن تعزز قدرتنا على توقع وإدارة تغير المناخ والأخطار الطبيعية والآثار البيئية وكبحها.

تسلط سياسة المفوضية بشأن النازحين داخلياً الضوء على أهمية خبرتنا في مجال الحماية لتدابير التأهب والاستجابة المتعلقة "بالنزوح القسري أو عمليات النقل المخطط لها والناشئة عن آثار تغير المناخ والتدهور البيئي". عندما تجلب الكوارث الكبرى طفرة هائلة من الجهات الفاعلة الجديدة، بما في ذلك بعض الذين قد يكونون غير مراعين لمخاوف الحماية، تصبح مشاركة المفوضية التي يمكن التنبؤ بها والتي تركز على الحماية أكثر أهمية. يعد التأهب المستنير بالكوارث المتعلقة بالمناخ والمعرفة بالمخاطر البيئية أمراً بالغ الأهمية للاستجابات المنسقة والتي يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب والتي تتمحور حول الحماية. كما أنه أمر ضروري للتعافي المبكر والتقدم نحو حلول دائمة تأخذ مخاطر الكوارث المتطورة والمستقبلية في الحسبان. تقود المفوضية مبادرات التأهب العنقودية ذات الصلة، وذلك تطبيق نهج التأهب للاستجابة للطوارئ والذي حددته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات [24].

24 سياسة إدارة المخاطر المؤسسية في المفوضية (2/2020 / UNHCR / HCP).
25 مجموعة أدوات مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورجتاون (2017): "تخطيط عمليات النقل لحماية الأشخاص من الكوارث والتغير البيئي" ومفوضية اللاجئين وجامعة جورج تاون ومؤسسة بروكينغز (2015) "إرشادات لحماية السكان من الكوارث والتغير البيئي من خلال عمليات النقل المخطط لها".

مشـاركة المفوضيـة فـي جهـود الاسـتجابة المشـتركة بيـن الوكالات للنـزوح الناجم عن الكوارث

تهـدف المفوضيـة إلـى ضمـان وجـود اسـتجابة سـريعة وفعالـة للنـزوح الداخلـي علـى أسـاس "بنـاء القـدرة علـى التكيـف" [26] ولفتـرة زمنيـة محـدودة [27]. عندمـا تتطلـب الكـوارث واسـعة النطـاق اسـتجابة علـى مسـتوى المنظومـة، يجـب أن تكـون المفوضيـة مسـتعدة للمشـاركة فـي بروتوكـولات توسـيع نطـاق اللجنـة الدائمـة عبـر الـوكالات [28]. تحـت القيـادة العامـة لمنسـق الأمـم المتحـدة للشـؤون الإنسـانية أو المنسـق المقيـم علـى مسـتوى البلـد، تقـود المفوضيـة جهـود الاسـتجابة الخاصـة بمجموعـة الحمايـة، مـع الحكومـة أو منظمـة غيـر حكوميـة دوليـة كرئيـس مشـارك كلمـا أمكـن ذلـك، يتـم اسـتيفاء ثلاثـة معاييـر:

1. وجود كاف داخل البلد للمفوضية
2. طلب حكومي، و
3. الاتفـاق المشـترك بيـن الـوكالات مـع الـوكالات الأخـرى المكلفـة بالحمايـة (اليونيسـيف ومفوضية حقوق الإنسـان)

أنظر: سياسـة مشـاركة المفوضية في حالات النزوح الداخلي (السياسـة المعنية بالنازحين) [29]

.

قد تشمل الإجراءات:

- تعزيـز الاسـتخدام المبتكـر والاسـتراتيجي للبيانـات والتنبـؤ القائـم علـى الأدلـة لأنمـاط النـزوح المحتملـة المتعلقـة بالمخاطـر والآثـار المناخيـة والبيئيـة للتأهـب للعمـل الاسـتباقي بالتعـاون مـع المؤسسـات العلميـة والحكومـات والمنظمـات الإقليميـة ووكالات الأمم المتحدة.
- تحليـل السياسـة والسـياق المؤسسـي لإدارة مخاطـر الكـوارث والتكيـف مـع تغيـر المنـاخ للتعـاون مع الجهات الفاعلة والآليات والشبكات المحلية المناسبة.
- التخطيط للطوارئ، بما في ذلك التجهيز المسبق للموارد وعمليات سلسلة التوريد.
- تطوير استراتيجيات الخروج لتسليمها إلى السلطات الحكومية وشركاء التنمية المحلية.
- تمكيـن تبـادل الممارسـات الجيـدة ووضـع إرشـادات بشـأن حمايـة النازحيـن داخليـاً فـي سـياق الكوارث والآثار السلبية لتغير المناخ.
- بـدء شـراكات مـع البلديـات التـي تسـتضيف السـكان اللاجئيـن للاسـتثمار فـي البنيـة التحتيـة والخدمات الحضرية المرنة ودعم دمج النازحين داخلياً.
- اسـتخدام الاتصـالات وجهـود حشـد الدعـم الإسـتراتيجية مـع الحكومـات والجهـات الفاعلـة فـي التنمية الوطنية والمحلية لتعزيز التقدم المبكر نحو حلول مستدامة واعية بالمخاطر.
- توضيح دورنا من حيث الاستجابة للكوارث العابرة للحدود والنزوح المرتبط بالمناخ.

26 سياسة مشاركة المفوضية في حالات النزوح الداخلي (سبتمبر 2019)، القسم 6.
27 مدة إعلان الطوارئ لستة أشهر، على النحو المنصوص عليه في سياسة المفوضية بشأن الطوارئ والاستعداد والاستجابة وفي بروتوكولات توسيع نطاق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة، يمكن أن يكون مرجعاً في هذا الصدد.
28 بروتوكولات تنشيط "الارتقاء بمستوى الطوارئ" عبر اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2018).
29 سياسة بشأن مشاركة المفوضية في حالات النزوح الداخلي (2019).

2. البصمة البيئية لمفوضية اللاجئين

الهدف 3:

تحسين الاستدامة البيئية للمفوضية من خلال تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتفيض الآثار السلبية على البيئة.

تماشياً مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لجعل عمليات الأمم المتحدة مستدامة بيئياً أو "خضراء"، تهدف المفوضية إلى التقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتخفيض أي آثار بيئية سلبية مرتبطة بعملياتها. من شأن التقليل من الأضرار التي تلحق بالبيئة أن يسهم في العمل المناخي العالمي وأن يحمي سبل العيش القائمة على الموارد الطبيعية وصحة وأمن اللاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة. وتساهم الإدارة المستدامة أيضاً في الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية والمالية.

وعلى سبيل المثال، فقد دأبنا على تنفيذ حلول الطاقة النظيفة للمكاتب الميدانية وأماكن إقامة الموظفين، واستبدلنا مولدات الديزل وخفضنا من الانبعاثات الناجمة عن النقل من خلال أنظمة إدارة الأسطول. وقد رفعنا من مستوى رصد استدامتنا بشكل كبير من خلال الجرد البيئي، الذي يجمع بيانات عن انبعاثات الكربون، وإنتاج النفايات واستخدام المياه. تلتزم المفوضية بالحفاظ على حياد الكربون، وهو ما تم تحقيقه لأول مرة في عام 2018 من خلال تعويض انبعاثاتنا. وتماشياً مع التزام المفوضية بالمشتريات المستدامة، نهدف إلى إعطاء الأولوية للسلع والخدمات التي تقلل من التأثير السلبي على البيئة، والتي تكون مستدامة عبر دورة حياتها بأكملها، والتي يعمل مقدموها بطريقة مستدامة. تشكل الاعتبارات الاجتماعية والبيئية جزءًا من معايير التقييم والاختيار للسلع والخدمات، بما في ذلك تصنيعها ونقلها وتعبئتها واستخدامها والتخلص منها.

يُظهر التكيف السريع لممارسات عملنا الهادف للتصدي لوباء فيروس كورونا، بما في ذلك عقد المؤتمرات عن بعد والتقليل من السفر، أن السياسة "الخضراء" وتغيير السلوك أمر ممكن. وتم التخطيط لخطوات إضافية لتحسين الإدارة المستدامة الذكية مناخياً لمنشآتنا، والنفايات، واستخدام المياه والطاقة، والسفر، والأسطول، وشراء السلع والخدمات.

قد تشمل الإجراءات:

- تحديد فرص الانتقال إلى مصادر الطاقة البديلة، مع تفضيل الطاقة المتجددة، وتعويض انبعاثات غازات الدفيئة التي لا مفر منها لتحقيق الحياد المناخي.
- بناء القدرات الفنية الداخلية لإدارة المرافق الذكية مناخياً والمستدامة، بما في ذلك مبادرة الصندوق الأخضر، وتوسيع الجرد البيئي ليشمل جميع المكاتب بهدف مراقبة انبعاثات الكربون، وإنتاج النفايات، واستخدام المياه.
- توفير خدمات مشتركة بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي تتعلق بالأسطول لمنظومة الأمم المتحدة ودعم القياس المشترك بين الوكالات وإدارتها وتخفيف انبعاثات الكربون من خلال الاستخدام الكفء والفعال لموارد الأسطول العالمي.
- حشد جهود داعمي جهود "التخضير" لتعزيز الوعي وأفضل الممارسات وتغيير السلوك.
- إدراج اعتبارات الشراء المستدام في جميع عمليات الشراء.
- تسخير الصندوق الأخضر لتمكين الحصول على استثمارات طويلة الأجل في مجال الاستدامة.
- وضع سياسة بيئية للمفوضية لضمان استراتيجيات وإرشادات مستدامة وذكية مناخياً، بما في ذلك السفر والمشتريات والإمداد والخدمات اللوجستية، وإدارة المرافق والأسطول، وإدارة النفايات والمياه، وإدارة المباني، وإدارة المناسبات [30] والاتصالات..

30 تعمل المفوضية على تعزيز الامتثال لقائمة المراجعة الخاصة بالأحداث المستدامة الأساسية لكافة الأنشطة التي ترعاها المفوضية.

المبـادرات الرئيسـية لاسـتراتيجية المفوضيـة البيئيـة (2020) [31]

تدعـم **مبـادرة الصنـدوق الأخضـر** تركيـب عـدادات الكهربـاء في مكاتـب المفوضية، وربـط العـدادات بلوحـة معلومـات مركزيـة ترصـد اسـتهلاك الطاقـة للمكاتـب، وتسـاعد علـى تحديـد خيـارات الطاقة البديلة.

يدعـم الصنـدوق الأخضـر تحويـل المجمعـات الميدانيـة والمكاتـب التابعـة للمفوضيـة مـن الديـزل إلـى الطاقـة المتجـددة بهـدف تحقيـق وفـورات فـي الكربـون والمـال. وسـوف يتيـح ذلـك للمكاتـب الفرعيـة فرصـة إبـرام عقـود طويلـة الأجـل مـع مـوردي الطاقـة مـن القطـاع الخـاص لإنشـاء وتشـغيل وصيانـة محطـات الطاقـة الشمسـية. ويعتبـر الصنـدوق الأخضـر آليـة ضمـان يمكـن مـن خلالهـا إعـادة اسـتخدام نفـس رأس المـال لدعم مواقع متعددة بمرور الوقت.

ترسـي مبـادرة "البيانـات الخضـراء" أنظمـة وسياسـات لجمـع بيانـات عاليـة الجـودة وحقيقيـة لانبعاثـات غـازات الدفيئـة والطاقـة والنفايـات والميـاه عبـر المفوضيـة، وإنشـاء مسـتودع بيانـات ولوحـات معلومـات لتسـهيل المراقبـة وإعداد التقارير واتخاذ القرارات.

31 تماشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة 2020-2030 لإدارة الاستدامة.

نهجنا

نهج تعاوني

داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، نتعاون مع مجموعة واسعة ومتنامية من الشركاء لتعبئة القدرات والموارد والمعرفة والتأثير المطلوب لمواجهة تحديات الحماية الحالية والمستقبلية من حالة الطوارئ المناخية وتحقيق النتائج والآثار الجماعية على نطاق واسع.

دعماً للحكومات وكجزء من جهود الأمم المتحدة المنسقة، نعطي الأولوية للشراكة مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المعنية باللاجئين والنازحين داخلياً والنساء وكبار السن والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة ومجتمع الأشخاص من ذوي الميول والهويات الجنسية المختلفة، والجماعات الأخرى التي تمثل مخاوف متنوعة تتعلق بالحماية والقدرات. كما نعطي الأولوية للشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإنمائية والمؤسسات المالية، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي، ونوسع نطاق المشاركة مع القطاع الخاص.

شراكات من أجل التأثير:

في عام 2017، أبرمت المفوضية شراكة مع الحكومة الألمانية من خلال بنك KFW للتنمية، بهدف إنشاء أكبر محطة للطاقة الشمسية على الإطلاق في مخيم للاجئين، لتوفير الطاقة النظيفة والتي تشتد الحاجة إليها لـ 80,000 لاجئ سوري يعيشون في مخيم الزعتري في الأردن. وتعمل المحطة على زيادة توفر الكهرباء إلى ما بين 12 و 14 ساعة يومياً مقارنة بست إلى ثماني ساعات في السابق. وتمكن القوة الإضافية السكان من الحفاظ على الطعام والقيام بالأعمال المنزلية بشكل أكثر فعالية وتساعد الأطفال على الدراسة في المساء.

تم تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية من المخيم بمقدار 13,000 طن متري سنوياً، أي ما يعادل 30,000 برميل من النفط. ويوفر المصنع أيضاً مدخرات سنوية تبلغ حوالي 5.5 مليون دولار أمريكي، والتي يتم إعادة استثمارها في مشاريع إنسانية في جميع أنحاء الأردن. علاوة على ذلك، وفر بناء محطة الطاقة الشمسية فرص عمل للعمال الأردنيين المحليين وكذلك لـ 75 لاجئاً سورياً. ومع توصيل المحطة بشبكة الطاقة الأردنية، يتم إعادة أي كهرباء غير مستخدمة إلى الشبكة لدعم احتياجات الطاقة للمجتمع المضيف.

مخيم الزعتري في الأردن.
© UNHCR

يمثل تركيز مجموعة البنك الدولي على معالجة الهشاشة والصراع والعنف وعلى الوقاية والعمل المبكر فرصة لتعزيز العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية، كنهج أساسي للتصدي الشامل لتغير المناخ والنزوح المرتبط بالكوارث.

نحن نعمل بتعاون وثيق مع الوكالة الشقيقة المعنية بالتنقل البشري، المنظمة الدولية للهجرة، ومع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومع مراكز الامتياز العلمية والأكاديمية. وتعد منصات وشبكات أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات ضرورية لهذه الجهود، بما في ذلك المنتدى العالمي للاجئين، ومنصة النزوح في حالات الكوارث، وفريق العمل التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمعنية بالنزوح وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

نهج يشمل الجميع

تماشياً مع سياسة المفوضية بشأن العمر والجنس والتنوع [32] والتزامنا بالمساءلة أمام الأشخاص المتضررين [33]، نهدف إلى ضمان حصول جميع الأشخاص المعنيين على إمكانية الوصول العادل ودون تمييز إلى سبل المساعدة والحماية، وعلى رأي في السياسات والقرارات العملياتية التي تؤثر على حياتهم.

وإدراكاً بحقيقة أن مسألة تغير المناخ تؤدي إلى تفاقم حالة عدم المساواة الموجودة مسبقاً، فإننا نسعى إلى ضمان إيصال أصوات المجتمعات المحلية والمهمشة بصورة أكبر ولضمان عدم تشكيل قراراتنا وعملنا من خلال مخاوفهم ووجهات نظرهم فحسب، بل أيضاً من خلال تمكنهم من تحقيق تغيير في حياتهم.

نهج قائم على الأدلة

نحن نضمن أن تكون قراراتنا مستنيرة بأفضل الأدلة المتاحة ونعمل مع مراكز التميز العلمي والأكاديمي لتطوير البيانات والمعرفة اللازمة للسياسة والممارسة. وتعتبر المفوضية في وضع جيد يمكنها من الجمع بين المعرفة المحلية والتعلم الميداني وخبرات الحماية والمناخ والعلوم الاجتماعية لتوجيه السياسات وإدارة المخاطر.

وتماشياً مع استراتيجية تحويل البيانات الخاصة بالمفوضية 2020-2025 [34] واستراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة للبيانات 2020-2022 [35]، فإننا ندعم الجهود المبذولة لتحسين جمع البيانات وجودتها والوصول إليها.

نحن نستخدم بيانات سليمة وذات صلة ومصنفة، تمكننا من الاستجابة للاحتياجات المتنوعة للاجئين والنازحين وعديمي الجنسية في سياقات مختلفة. ويشكل فهمنا لتفاعل تغير المناخ مع الدوافع الأخرى لأوجه الضعف والنزوح كيفية استجابتنا وبحثنا عن الحلول.

نهج إبداعي

تتطلب حالة الطوارئ المناخية تفكيراً ونهجاً جديداً يغير طريقة عملنا، مما يشكل تحدياً لنا لنكون أكثر استعداداً وتطلعاً للمستقبل لمواجهة المخاطر المتصاعدة. نحن ملتزمون بتمكين الابتكار الذي يتيح لنا تكييف استجابتنا تحسباً لمخاطر النزوح والحماية في المستقبل.

32 سياسة مفوضية اللاجئين بشأن العمر والجنس والتنوع، 8 مارس 2018.
33 مساءلة المفوضية تجاه المتضررين.
34 استراتيجية مفوضية اللاجئين لتحويل البيانات 2020-2025: دعم الحماية والحلول.
35 استراتيجية البيانات للأمين العام للعمل من قبل الجميع في كل مكان 2020-2022.

على سبيل المثال، فإننا نتعاون مع الشركاء لتطوير التحليل التنبئي والأدوات لإعداد السياسات والبرمجة المدركة للمخاطر، والجمع بين علوم المناخ والعلوم الاجتماعية والتكنولوجيا الجديدة ومصادر البيانات (بما في ذلك البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي) والخبرة في مجال الحماية. من خلال العمل مع بنوك التنمية والمستثمرين والجهات المانحة والشركاء المنفذين، فإننا نطور آليات تمويل مبتكرة تتجاوز نماذجنا التمويلية التقليدية القائمة على المنح فقط لتعزيز الاستدامة المالية، وتمكين المباشرة السريعة والبرمجة المستدامة لدعم العمل المناخي، كصندوق حماية البيئة للاجئين (انظر أدناه) وآلية الصندوق الأخضر (انظر الركيزة الثالثة).

لبنان. طفلان سوريان يستعدان لالتقاط صورة لهما.
© UNHCR / Hani Al Moulia

في طور الإعداد - صندوق اللاجئ لحماية البيئة:

تعمل المفوضية على تأسيس صندوق متجدد للاستفادة من تمويل الكربون من أجل التمويل المستدام للمشاريع البيئية المحسّنة والموسعة مثل إعادة التشجير، ومواقد الطهي المحسّنة وأنواع الوقود البديلة للطهي. هناك حاجة ماسة إلى هذه المبادرات للتخفيف من الأضرار البيئية المرتبطة بتدفقات اللاجئين، وتوفير "وظائف خضراء" للسكان المحليين، وتقليل المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون بسبب تدهور الأراضي والتصحر في أماكن النزوح، بما في ذلك زيادة مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس حيث يتعين على النساء الذهاب إلى أماكن أبعد لجمع الحطب، وارتفاع مستوى مخاطر الصراع الناجم عن التنافس على الموارد المستنفدة.